

حماة الدولة؟

قوات الحشد الشعبي خلال أزمة

ما بعد انتخابات عام 2022



سيمونا فولتين

عن مركز الشرق الأوسط

يعتمد مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محوراً مركزياً لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز إلى تعزيز التفاهم وتطوير البحوث الدقيقة حول المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

مسؤولية التحرير

نسرين الرفاعي

تصميم

ربال سليمان حيدر

صورة الغلاف

عناصر من قوات الحشد الشعبي يرفعون الأعلام خلال جنازة رمزية لأعضاء قتلوا في ضربات جوية أمريكية على الحدود السورية العراقية. بغداد، 29 يونيو 2021.

© REUTERS / Alamy Stock Photo

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE), the Middle East Centre or the UK Foreign, Commonwealth and Development Office (FCDO). This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

حماة الدولة؟ قوات الحشد الشعبي خلال أزمة ما بعد انتخابات عام 2022

سيمونا فولتين

مركز الشرق الأوسط

أيار / مايو 2023

عن المؤلفة

سيمونا فولتين، صحفية ومخرجة أفلام تقيم في بغداد منذ عام 2018. وهي متخصصة في مجال المساءلة والتقارير الاستقصائية، وتهتم بالتركيز على النزاعات المسلحة والعدالة الاجتماعية والفساد وإساءة استخدام السلطة. قامت العديد من الصحف والمجلات والمواقع بنشر أعمالها، منها PBS NewsHour و قناة الجزيرة الإنجليزية (Al Jazeera English) و France24 و صحيفة The Guardian و POLITICO Magazine و Foreign Policy Magazine و The Intercept.

كما عملت سيمونا فولتين بين عامي 2019-21 كمراسلة لقناة الجزيرة في العراق، و دخلت في شراكة مع Pulitzer Centre for Crisis Reporting و Type Investigations. حصلت سيمونا على درجة الماجستير من كلية الشؤون العامة والدولية بجامعة برينستون ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة ولاية جورجيا، وهي تتحدث ست لغات، من بينها العربية.

موجز

تشكلت قوات الحشد الشعبي في عام 2014 بدعم من إيران لمحاربة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا 'داعش'، وهي مجموعة من الفصائل شبه العسكرية يقودها الشيعة في العراق. تتبع هذه القوات رسمياً إلى رئيس الوزراء العراقي، وقد خضعت لعملية تدريبية لإضفاء الطابع المؤسسي عليها، ما عرضها لكثير من الجدل والانتقاد. وعلى الرغم من أن قوات الحشد الشعبي رسمياً هي قوة تابعة للدولة، إلا أنها كثيراً ما تتعرض لانتقادات بسبب تصرفاتها خارج سلسلة القيادة لحماية مصالحها الأيديولوجية والسياسية.

تتفحص هذه الورقة البحثية دور قوات الحشد الشعبي خلال أزمة ما بعد انتخابات عام 2022 بهدف تسليط الضوء على مستوى إضفاء الطابع المؤسسي عليها بعد ست سنوات من تأسيسها. تركز الورقة البحثية على الاشتباكات المسلحة، التي وقعت داخل المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد يومي 29 و30 آب/أغسطس 2022، بين قوات الحشد الشعبي والقوات المنافسة لها بقيادة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر.

الملخص التنفيذي

أدى التصويت الوطني في العراق لعام 2021 من أجل انتخاب مجلس النواب إلى حدوث أزمة تخللها الكثير من الفوضى عقب الانتخابات، والتي لم يسبق لها مثيل من حيث المدة وشدة العنف. بعد المأزق الذي دام ما يقرب من عام بشأن تشكيل الحكومة، تقاطعت المجموعات الشيعية المتنافسة فيما بينها في قلب العاصمة بغداد. واندلعت المواجهات العنيفة عندما اخترق أنصار رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، الذي دعم رئيس الوزراء آنذاك والحليف الغربي مصطفى الكاظمي، المنطقة الخضراء، وهي مقر حكومي محصن للغاية ويضم أيضاً مقرات وأماكن سكن منافسي الصدر. حاصر أنصار التيار الصدري المؤسسات الحكومية واشتبكوا مع قوات الحشد الشعبي، وهو مصطلح شامل للجماعات شبه العسكرية الشيعية، التي تنافست فروعها السياسية مع الصدر على السلطة. استمرت المعركة أقل من 24 ساعة، لكنها قدمت لمحة عن القوة النسبية والتماسك العملياتي للجانين، اللذين كان يخشى البعض أن يتم تحريض أحدهما يوماً ما ضد الآخر في حرب بين الشيعة. هذا ويُنظر لأنصار التيار الصدري على أنهم يشبهون المتمردين غير النظاميين الذين واجهوا القوات الأمريكية في معارك دامية وفوضوية في الشوارع. وفي تناقض صارخ، أظهرت قوات الحشد الشعبي، التي شوهدت وهي تقاتل لأول مرة منذ الحرب ضد تنظيم 'داعش'، مستوى ملحوظاً من التنظيم والانضباط، ما يدل على أنها في مرحلة متقدمة من إضفاء الطابع المؤسسي عليها.

يقيم هذا التقرير التقدم الذي أحرزته قوات الحشد الشعبي على أربعة أبعاد: مدى انفصالها عن السياسة، وانفصالها عما يسمى فصائل المقاومة، وقيادتها وسيطرتها، وأخيراً قدراتها العسكرية. الاستنتاج العام هو أن قوات الحشد الشعبي قد تطورت من خليط من الميليشيات، التي تشكلت لمحاربة تنظيم 'داعش' إلى قوة قتالية محترفة إلى حد ما، ولا سيما وأنها أظهرت ضبط النفس والانضباط في مواجهة ما اعتبرته هجوماً على مقرها ومحاولة للإطاحة بالدولة. يشير سلوكها قبل الاشتباكات، التي حصلت في المنطقة الخضراء وأثناءها إلى مستوى معين من النضج التنظيمي، على الرغم من أن الأزمة تسلب الضوء أيضاً على عيوب في قيادتها وسيطرتها. تقدم الورقة البحثية على وجه التحديد سبعة نتائج:

1. اعتبرت قوات الحشد الشعبي نفسها حامية للنظام بدلاً من حماية مصالح حزبية محددة. وعلى الرغم من أنها لا تزال متشابكة مع أتباعها السياسيين ضمن ما يسمى بـ 'الإطار التنسيقي'، إلا أنها لم تأخذ أوامر مباشرة منه، بل كانت بمثابة صمام أمان إذا ما حاول أنصار التيار الصدري الاستيلاء على السلطة بالقوة.
2. كان دور قوات الحشد الشعبي مختلفاً بشكل ملحوظ عن فصائل المقاومة، التي استخدمت العنف طوال عملية تشكيل الحكومة لمساعدة 'الإطار التنسيقي' على تحقيق النتائج السياسية المرجوة. ويشمل ذلك الهجمات على حلفاء الصدر من السنة والأكراد وداعميهم الأجانب.
3. استعدت قوات الحشد الشعبي للتصعيد المحتمل قبل أشهر، ونشرت حوالي 12 ألف جندي داخل المنطقة الخضراء. وهذا يشير إلى درجة عالية من التنظيم، كما أنه يرسل إشارة إلى تآكل الثقة تجاه رئيس الوزراء وحكومته.
4. خلال الاشتباكات، حدث انهيار كامل على مستوى القيادة والسيطرة بين قوات الحشد الشعبي ورئيس الوزراء. وقد ظهر ذلك جلياً خلال الانخراط مع أنصار التيار الصدري، حيث تصرف قادة قوات الحشد الشعبي ضد أوامر رئيس الوزراء، الذي فقد في نظرهم شرعيته كقائد أعلى للقوات المسلحة.
5. طوال الأزمة، أظهرت قوات الحشد الشعبي مستوى عال من ضبط النفس، ما يشير إلى ترددها في الانجرار إلى نزاع مسلح مع خصومها. وبمجرد بدء الاشتباكات اتخذت خطوات للحد من إراقة الدماء وتجنب المزيد من التصعيد.

6. اعتمدت قيادة قوات الحشد الشعبي في الغالب على قوة خاصة صغيرة، لكن مدربة تدريباً عالياً تم تجنيدها بعد الحرب مع تنظيم 'داعش' لضمان استجابة منضبطة ومدروسة تجاه الوضع المتقلب، الذي كان من الممكن أن يتحول بسهولة إلى صراع أوسع.
7. كان هناك خلاف واضح بين قوات الحشد الشعبي والمقاومة. خلال الاشتباكات، كافح قادة الحشد الشعبي لتأكيد سيطرتهم على الأولوية التابعة للمقاومة، التي كانت تنتظر من قادتها الحصول على التوجيهات.

المقدمة

المنهجية

تم استخلاص نتائج الورقة البحثية من أكثر من اثنتي عشرة مقابلة نخبوية شبه منظمة مع مسؤولين حاليين وسابقين في قوات الحشد الشعبي، وأنصار التيار الصدري ومسؤولين حكوميين وأمنيين وقادة في المقاومة، الذين لديهم معرفة مباشرة بالأحداث المعنية. أُجريت المقابلات بين نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وفبراير/شباط 2023 من قبل الباحثة شخصياً ومعظمها باللغة العربية. طلب معظم من أُجريت معهم المقابلات عدم الكشف عن هويتهم للتحديث بصراحة. تستند نتائج الورقة البحثية أيضاً إلى خمس سنوات من التقارير الصحفية في العراق، بما في ذلك مناقشات لا حصر لها مع المسؤولين الحكوميين والأمنيين والدبلوماسيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والعراقيين العاديين، فضلاً عن الزيارات النادرة لقواعد المقاومة وقواعد قوات الحشد الشعبي في جميع أنحاء البلاد.

الخلفية

تأسست قوات الحشد الشعبي في عام 2014، ولكن لفهم القوى والخصائص الداخلية والمنافسات التي حدثت خلال الأزمة السياسية الأخيرة بشكل كامل، من الضروري إعادة النظر في التاريخ. تمت صياغة اسم قوات الحشد الشعبي في يونيو/حزيران 2014، بعد أيام من إصدار سماحة آية الله العظمى علي السيستاني (أعلى سلطة شيعية في العراق) فتوى تدعو المدنيين الشيعة إلى حمل السلاح لوقف تقدم تنظيم 'داعش' الكاسح عبر شمال وغرب البلاد. كان المتطرفون قد استولوا على ما يقرب من ثلث أراضي العراق ووصلوا إلى ضواحي العاصمة بغداد. لقد انهار الجيش العراقي، ما تطلب الحاجة إلى وجود قوة برية جديدة ملء الفراغ الأمني. واستجابة لدعوة السيستاني انضم عشرات الآلاف من الرجال الشيعة إلى قوات الحشد الشعبي المنشأة حديثاً، والتي سيتجاوز قوامها قريباً 100 ألف شخص. كانت فصائل المقاومة بمثابة العمود الفقري لقوات الحشد الشعبي، التي تمتلئ سنوات من الخبرة القتالية وعملت تحت لواء هذه القوات. وقد شحذ كبار كوادرها مهاراتهم في البداية عندما كانوا جزءاً من المقاومة السرية ضد نظام صدام حسين، التي كانت إيران المجاورة تؤوي جزءاً من مقاتليها. عندما غزت الولايات المتحدة العراق في عام 2003 وأطاحت بصدام، تحولت المقاومة إلى محاربة الاحتلال الأمريكي والجماعات السنية المتطرفة مثل تنظيم القاعدة، وتلقوا الدعم والتدريب من إيران وحزب الله اللبناني. ظهرت العديد من جماعات المقاومة الرئيسية على مدى سنوات ما بعد الغزو، وهي كتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء (فرع كتائب حزب الله) وعصائب أهل الحق وحركة حزب الله النجباء. يُذكر أن الأخيرتان منشقتان عن جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر (سمي لاحقاً باسم سرايا السلام)، الذي شن أيضاً تمرداً ضد الأمريكيين.¹ من الأهمية فهم هذه الروابط التاريخية بين أنصار التيار الصدري وفصائل المقاومة لأنها تساعد في تفسير سلوك هذه الجماعات خلال الأزمة التي حدثت عقب الانتخابات. ورغم وجود تنافس بينها، إلا أنها لا تزال متشابكة من الناحية التاريخية والاجتماعية، حيث غالباً ما يقاتل أبناء الأسرة الواحدة في صفوف ميليشيات إسلامية شيعية مختلفة.

¹ هناك منافسة على أي مجموعة يمكن أن تطالب بلقب المقاومة، فجيش المهدي التابع لمقتدى الصدر كان أيضاً جزءاً من حركة المقاومة ضد الأمريكيين، لكن اليوم مصطلح (فصائل المقاومة) ينطبق في الغالب على مجموعات مثل كتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء وعصائب أهل الحق وحركة حزب الله النجباء.

بدا الانسحاب الأمريكي من العراق في عام 2011 كفرصة لتسريح المقاومة، لكن حرباً أخرى كانت تختمر في سوريا. تدخلت فصائل المقاومة عبر الحدود وقاتلت وتنظيم القاعدة والمتمردين السنة الآخرين إلى جانب قوات الحكومة السورية. تزعم الفصائل أنها فعلت ذلك لحماية الأضرحة الشيعية ومنع الصراع من الامتداد إلى العراق، لكن منتقديها يتهمونها باستخدام الحرب لنشر نفوذها ونفوذ إيران في جميع أنحاء المنطقة. عادت الفصائل إلى العراق عندما بدأ تنظيم 'داعش' بالسيطرة على أجزاء من أرض العراق. وبمباركة من رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي، انتشرت الفصائل حول حزام بغداد في فبراير/شباط 2014، قبل أربعة أشهر من فتوى السيستاني لحماية العاصمة من تنظيم 'داعش' وذلك مع تفكك فرق كاملة من الجيش العراقي في مواجهة الحرب الخاطفة. وبمجرد تأسيس قوات الحشد الشعبي رسمياً في حزيران/يونيو من ذلك العام، أصبحت فصائل المقاومة الأولية المؤسسة لها. فقامت بتدريب الآلاف من المجندين واستوعبت بعضهم في صفوفها ونظمت آخرين في ألوية مشكّلة حديثاً. قال أحد كبار قادة المقاومة: "أساس قوات الحشد الشعبي هي فصائل المقاومة، التي. تُعتبر بمثابة الهيكل العظمي بينما تُعد قوات الحشد الشعبي بمثابة العضلات. بدون الهيكل العظمي لا يمكن للجسد أن يمشي والعكس صحيح أيضاً". كما تم دمج سرايا السلام التابعة لمقتدى الصدر في قوات الحشد الشعبي، لكن فصائل المقاومة احتفظت بالسيطرة على المناصب القيادية والتمويل، ما أثار استياء الكتائب الأخرى.

أضفى قانون عام 2016 الشرعية على قوات الحشد الشعبي كقوة حكومية رسمية تابعة لرئيس الوزراء، وهي خطوة أثارت معارضة السياسيين السنة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الحشد الشعبي في المناطق السنية (على الرغم من أن قوات الأمن العراقية الأخرى ارتكبت أيضاً انتهاكات (HRW, 2016)). كما أثار هذا القانون القلق بين المسؤولين الغربيين وبعض المسؤولين العراقيين، الذين يخشون أن يؤدي إضفاء الطابع المؤسسي على قوات الحشد الشعبي إلى تعميق نفوذ طهران على الدولة العراقية. بعد الهزيمة الإقليمية لتنظيم 'داعش' في العراق عام 2017، سرّعت قوات الحشد الشعبي اندماجها في جهاز الأمن العراقي وأطلقت مشروعاً مثيراً للجدل في السياسة. شارك الجناحان السياسيان لقوات الحشد الشعبي والمقاومة في انتخابات عام 2018، وحوّلاً بطولاتها القتالية إلى رأس مال سياسي. فاز تحالف الفتح الذي يتألف من أحزاب مرتبطة بجماعات الحشد الشعبي 'بدر' و 'عصائب أهل الحق' و 'كتائب جند الإمام' بقيادة قائد منظمة بدر السابق هادي العامري، وحصل على 29 مقعداً من أصل 329 مقعداً برلمانياً، وبرز كلاعب سياسي مهم تنافس على أصوات الشيعة مع التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر وتيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم وفروع من حزب الدعوة، مما في ذلك تحالف دولة القانون بزعامة نوري المالكي.

في عام 2018، وبناءً على مرسوم أصدره سلفه في مارس/آذار لإضفاء الطابع المؤسسي على انضمام قوات الحشد الشعبي إلى الأجهزة الأمنية، أصدر رئيس الوزراء عادل عبد المهدي مرسوماً آخر ألغى أسماء فصائل مثل كتائب حزب الله لصالح أعداد من الألوية أكثر حيادية. وقُدّم هذا الإنجاز فرصة ومعضلة للمقاومة في آن معاً. كان ذلك يعني دعماً مؤسسياً رسمياً، ولكن لكي يتم وضع أعضائها على كشوف رواتب الحكومة، كان على المقاتلين تقديم أسمائهم وبطقاتهم الشخصية، وهي عقبة لا يمكن التغلب عليها أمام الجماعات السرية، التي اعتادت أن تعمل في الظل. قال أحد كبار قادة قوات الحشد الشعبي الذي كان ينتمي إلى فصيل المقاومة واختار الانتقال: "وافق بعضهم في حين لم يوافق البعض الآخر. إذا أعطيت هويتك، فإنك تنضم إلى قوات الحشد الشعبي. لقد كان هذا شرطاً للحصول على الراتب". رفض قادة المقاومة الآخرون هذا المرسوم، لكنهم استغلوه لإحالة جنودهم الأكبر سناً الذين تعرض غطاؤهم للخطر خلال الحرب ضد تنظيم 'داعش' إلى قوات الحشد الشعبي وتجنيد جيل شاب من المقاتلين غير المعروفين ليحلوا محلهم.

لكن عملية الفصل كانت فوضوية إذ كافح المقاتلون للتكيف مع هويتهم الجديدة كموظفين حكوميين واستمروا في استحضار شعارات المقاومة، وظلوا موالين لقادتهم القدامى ومحافظين على قضيتهم. أما قادة المقاومة الذين اختاروا الانسحاب فلا يزالون يريدون الاستفادة من الدعم اللوجستي والإمدادات، التي تقدمها قوات الحشد الشعبي، وليس أقلها الشرعية التي منحتها فتوى السيستاني. إن قطع العلاقات تماماً بين قوات الحشد الشعبي والمقاومة سيستغرق وقتاً طويلاً وإصلاحات تدريجية، والأهم من ذلك، زعيماً قوياً.

كان العقل المدبر وراء إضفاء الطابع المؤسسي على قوات الحشد الشعبي هو نائب قائدها الراحل أبو مهدي المهندس، حيث تمكن من خلال شخصيته الأبوية من إقامة روابط بين الجماعات الإسلامية الشيعية في جميع أنحاء المنطقة (Hasan, 2020)، وقاد عملية تحويل قوات الحشد الشعبي إلى قوة رسمية، ولكن مستقلة (Mansour, 2018). يخشى البعض أن القوة الأيديولوجية من شأنها أن تخلق بنية دولة موازية وتساعد الجهات المتحالفة مع إيران على تعزيز قبضتها على السلطة. لقد أراد أبو مهدي المهندس تعزيز ولاء المقاتلين للمؤسسة بدلاً من 'أمراء الحرب' الأفراد، وفقاً لما أشار إليه مسؤول سابق في قوات الحشد الشعبي أن المهندس عمل على تنفيذ هذه الإصلاحات. لقد كان 'أمراء الحرب' هؤلاء هم قادة المقاومة القدامى، الذين احتفظوا بنفوذ كبير على قواتهم السابقة، على الرغم من انفصالهم الرسمي عن قوات الحشد الشعبي. ولتعزيز شعور المقاتلين بالانتماء المؤسسي، أدخل أبو مهدي المهندس نظام المدفوعات الإلكترونية وصاغ قانون الخدمة والتقاعد الذي رسم الهيكل الداخلي لقوات الحشد الشعبي. ومن شأن هذا القانون أن يقدم الرواتب ويوفر مساراً وظيفياً ويسمح للجيل الأكبر سناً من المقاتلين الذين لديهم تعاطف قوي مع المقاومة على وجه الخصوص بالتقاعد بكرامة. لكن القانون لم ير النور أبداً.

في 3 يناير/كانون الثاني 2020، قُتل أبو مهدي المهندس مع الجنرال الإيراني قاسم سليماني في غارة أمريكية بالقرب من مطار بغداد، ومع وفاته توقفت الإصلاحات. فقدت قوات الحشد الشعبي قائداً مؤثراً كان لشخصيته دور فعال في الحفاظ على تماسك مجموعة غير متجانسة من الجماعات المسلحة. بدأت الانقسامات الداخلية حول الأيديولوجية وتخصيص الموارد تطفو على السطح (Foltyn, 2021). حيث طلبت ما تسمى بفصائل حماية الأضرحة، التي كانت موالية للسيستاني واتهمت الألوية التأسيسية لقوات الحشد الشعبي بالانحياز إلى آية الله العظمى علي خامنئي في إيران، بضرورة وضع قوات الحشد الشعبي تحت إشراف وزارة الدفاع. وقد أغرقت عمليتا الاغتيال العراق في أزمة جديدة طمست مرة أخرى الخطوط الفاصلة بين المقاومة وقوات الحشد الشعبي. من جانبه، قال مسؤول كبير في قوات الحشد الشعبي: "الفصل الكامل بين فصائل المقاومة يستغرق وقتاً. كان عهد ترامب نكسة، فقد كنا في حالة حرب، ما ساهم بإبطاء سير العملية". ورداً على مقتل المهندس وسليماني، شكلت فصائل المقاومة الأربعة لجنة تنسيق للمقاومة وصعدت من هجماتها على القوات الأمريكية.

خلف أبو فذك المحمداوي أبو مهدي المهندس كنائب لقائد قوات الحشد الشعبي. ومثل المهندس، كان أبو فذك أحد مؤسسي كتائب حزب الله وناشطاً سابقاً في منظمة بدر، وعلى الرغم من أنه شارك سلفه رؤيته في إضفاء الطابع المؤسسي على قوات الحشد الشعبي، إلا أنه كان يفتقر إلى الشخصية الجذابة والصفة القيادية لتنفيذ إصلاحات مثيرة للجدل مثل الفصل التام بين فصائل المقاومة، الأمر الذي خلق توترات بين أبو فذك والمقاومة. قال أحد قادة المقاومة الكبار: "أراد كل من أبو مهدي وأبو فذك أن تنفصل المقاومة عن قوات الحشد الشعبي، لكن أبو فذك كان يركز على ذلك أكثر، ما تسبب بحدوث مشاكل، إذ أن فصائل المقاومة لا تريد الانفصال لأنها تستفيد مالياً ولوجستياً، على سبيل المثال من خلال المواقع المشتركة للقواعد".

يُعد التواجد المشترك للقواعد على وجه الخصوص مسؤولية تقع على عاتق قوات الحشد الشعبي، ولا سيما عندما تنتقم الولايات المتحدة من المقاومة (Foltyn, 2021). لقد تذوق قادة قوات الحشد الشعبي فوائد إضفاء الطابع المؤسسي ولا يريدون أن ينشغلوا في عملية تصفية الحسابات الجيوسياسية. وقد مضوا قدماً في الانفصال حرصاً على إبعاد قوات الحشد الشعبي عن خطر السمعة الناجم عن الارتباط بالمقاومة. قال قائد كبير في قوات الحشد الشعبي: "إن قوات الحشد الشعبي قوة محترمة ولديها شعبية وقد بدأت في تقديم الخدمات وحماية الديمقراطية في العراق. وإذا سمحنا للمقاومة بالتدخل، فإن قوات الحشد الشعبي ستفقد مصداقيتها". قد يسارع المنتقدون إلى رفض مثل هذه التعليقات باعتبارها محاولة لضمان عدم معرفتهم أو مسؤوليتهم عن الهجمات التي نفذتها المقاومة. لكن ثمة دلائل على أنها قد تكون عملية إصلاح لقطاع الأمن، كما يتضح من الخلاف المتزايد بين قوات الحشد الشعبي والمقاومة. قال قائد كبير ثاني في قوات

الحشد الشعبي: "إن بعض فصائل المقاومة غاضبة لأنها استفادت من العلاقة مع قوات الحشد الشعبي. وهم يمتلكون ما يكفي من الأسلحة والمال، لكنهم كانوا يستفيدون من الاسم ولن نسمح لأي شخص باستخدام اسم قوات الحشد الشعبي". كان لهذه التوترات المتصاعدة تأثير كبير على عملية صنع القرار خلال الأزمة التي حدثت عقب الانتخابات.

التصعيد وصولاً إلى الاشتباكات

أجرى العراق انتخابات برلمانية في أكتوبر/تشرين الأول 2021، بعد عامين من المظاهرات الحاشدة التي سميت بثورة 'تشرين' وحاولت زعزعة أسس النظام السياسي بعد عام 2003. أجبر المتظاهرون رئيس الوزراء آنذاك عادل عبد المهدي على الاستقالة، ووصل خليفته مصطفى الكاظمي إلى السلطة بدعم من مقتدى الصدر، الذي كلف بإجراء انتخابات مبكرة. ظاهرياً، كان الهدف هو استرضاء مطالب المحتجين بالتغيير المنهجي، ولكن في الحقيقة، استغل أنصار التيار الصدري التصويت لتعزيز سلطتهم.

جاء التيار الصدري الذين نجح في استغلال الاحتجاجات واستفاد لاحقاً من قانون الانتخابات الجديد، في المرتبة الأولى بحصوله على 73 مقعداً من أصل 329 مقعداً. ومن بين الفائزين الآخرين 'حزب تقدم' بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي الذي حصل على 38 مقعداً، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني الذي حصل على 33 مقعداً. وبرز حزب دولة القانون بزعامة نوري المالكي كثاني أقوى حزب شيعي بعد الصدر، حيث حصل على 35 مقعداً. كان الخاسر الأكبر هو تحالف فتح الذي ضم الأجنحة السياسية لفصائل المقاومة 'بدر' و 'عصائب أهل الحق'، حيث فقد أكثر من ثلث مقاعده. وخاض الجناح السياسي لكتائب حزب الله الانتخابات للمرة الأولى، لكنه فاز بمقعد واحد فقط. كما كان أداء حزب 'النصر' بقيادة حيدر العبادي وتيار الحكمة بقيادة عمار الحكيم ضعيفاً. لم تكن الأطراف الخاسرة راغبة بالهزيمة، لذلك اتهمت الجهات المسؤولة عن الانتخابات بالاحتيايل وقدمت شكاوى إلى المحكمة الفيدرالية.

أراد الصدر أن يستغل فوزه في الانتخابات لوضع نفسه كزعيم وحيد للشريعة في العراق. وقد حاول تهميش منافسيه الشيعية وتشكيل حكومة أغلبية مع الأحزاب السنية والكردية، في خروج عن الممارسة السابقة المتمثلة في تقسيم المناصب الحكومية بين جميع الأحزاب المنتخبة. شعرت الأجنحة السياسية لقوات الحشد الشعبي والمقاومة، التي لا تزال تحصل على مئات الآلاف من الأصوات، أنهم من خلال إراقة دمائهم في قتال الأمريكيين أولاً ثم قتال تنظيم 'داعش'، قد حصلوا على حق ثابت في أن يكونوا جزءاً من النظام. استعرضت فصائل المقاومة عضلاتها وأقامت اعتصاماً على أبواب المنطقة الخضراء مطالبة بإعادة فرز الأصوات، وكانت رسالتهم واضحة بأن مقتدى الصدر لم يكن يمثل كل الشيعية. قُتل شخصان في اشتباكات مع قوات الأمن في 5 نوفمبر/تشرين الثاني. وبعد يومين أُلقت طائرة مسيرة قذائف متفجرة على مقر إقامة الكاظمي داخل المنطقة الخضراء، مع أن رئيس الوزراء لم يكن في الداخل وقت الهجوم. نفت فصائل المقاومة مسؤوليتها عن الهجوم وأجرت الحكومة تحقيقاً في الحادث لكنه لم يكن حاسماً. واشتعلت التوترات أكثر عندما دعا الصدر إلى نزع سلاح المقاومة. لكن في 27 ديسمبر/كانون الأول 2021، صدّقت المحكمة الفيدرالية على نتائج الانتخابات، فقامت المقاومة بتفكيك موقع احتجاجها وغيّرت استراتيجيتها.

ولتشكيل حكومة كان البرلمان بحاجة أولاً إلى التصويت على رئيس للجلسة ثم على رئيس للبرلمان الذي سيكلف أكبر كتلة في البرلمان بترشيح رئيس للوزراء. اعتقد الصدر أنه يمكن أن يحصل على الأصوات اللازمة من خلال تشكيل تحالف ثلاثي مع 'حزب تقدم' برئاسة الحلبوسي والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني. لكن هذا التحالف لم يكون مقبولاً للأحزاب الشيعية الأخرى، التي أصبحت تعرف باسم 'الإطار التنسيقي'. يشكل الشيعية غالبية سكان العراق البالغ عددهم 40 مليون نسمة، وكانت العادات تملّي عليهم التوصل إلى اتفاق فيما بينهم أولاً. قال أحد القادة التسعة الممثلين في 'الإطار التنسيقي': "لم يكن الإطار التنسيقي ضد حكومة الأغلبية، بل كانوا ضد فكرة أن الأغلبية ستتحول إلى أقلية. كان الشيعية سيفقدون هيمنتهم. كيف يمكنك تشكيل حكومة لا تمثل غالبية السكان؟". بينما قال مسؤول كبير آخر في

‘الإطار التنسيقي’: ”كان ثمة خوف من حدوث انقلاب صامت، حيث عندما يتولى التحالف الثلاثي زمام السلطة، فإن أكبر الفاعلين فيه سيكونون السنة والأكراد“.

تم وصف ‘الإطار التنسيقي’ عن طريق الخطأ بأنه متحالف مع إيران، لكنه تضمن مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الشيعية: نوري المالكي (حزب الدعوة)، وهادي العامري (تحالف الفتح)، قيس الخزعلي (عصائب أهل الحق وجناحها السياسي كتلة صادقون)، حيدر العبادي (ائتلاف النصر)، عمار الحكيم (تيار الحكمة)، فالح فياض (رئيس قوات الحشد الشعبي)، همام حمودي (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي)، إضافةً إلى ممثلين عن اثنين من الفصائل الشيعية الأقل شهرة. وعلى الرغم من المصالح المختلفة، إلا أن تلك الجهات الفاعلة كانت متحدة في معارضتها للصدر، وإن كانت بدرجات متفاوتة. فمن ناحية، كان العامري الذي حاول التفاوض على التقارب مع الصدر، ومن ناحية أخرى، كان المالكي العدو اللدود للصدر منذ أن شن معركة ضد ميليشيا الصدر في عام 2008. بينما كان الخزعلي، الذي انشق عن جيش المهدي في عام 2006 لتأسيس عصائب أهل الحق، المنافس الرئيسي الآخر للصدر. حاول الصدر تقسيم ‘الإطار التنسيقي’ وقهره من خلال التودد إلى بعض لاعبيه الأقل عدائية، لكن ‘الإطار التنسيقي’ بقي متماسكاً واستمر في وضع استراتيجية متعددة الأوجه لإحباط تحالف الصدر الثلاثي. وقد اعتمد نهج العصا والجزرة في المفاوضات السياسية والأحكام الصادرة عن المحاكم والعنف، على الرغم من أن أعضائه اختلفوا حول مدى استخدام الأسلحة لتحقيق أهدافهم السياسية.

في 9 يناير/كانون الثاني 2022، أُعيد انتخاب الحلبيوسي حليف الصدر السني رئيساً للبرلمان. وبعد ساعات من تأكيد المحكمة الاتحادية تعيينه، سقطت صواريخ بالقرب من مقر إقامته في محافظة الأنبار غربي العراق. كان الحادث جزءاً من سلسلة من الهجمات الصاروخية، التي نفذتها فصائل المقاومة ضد حلفاء الصدر وداعميهم في دولة الإمارات العربية المتحدة. بدأ التحالف الثلاثي للصدر يهتز، حيث تلقى هدفه المتمثل في تشكيل حكومة أغلبية بدون ‘الإطار التنسيقي’ ضربةً قاضيةً عندما أصدرت المحكمة الفيدرالية حكماً في 7 فبراير/شباط 2022، أوضحت فيه أن ثلثي أعضاء البرلمان بحاجة إلى الحضور للتصويت على الرئيس. ومن دون التوصل إلى حل وسط مع منافسيه الشيعة، لم يكن لدى الصدر العدد اللازم لتمرير مرشحه الرئاسي في البرلمان. وبعد عدة أشهر من الجمود، أمر الصدر أعضائه البالغ عددهم 73 عضواً بالاستقالة مبدداً فوزه الانتخابي، فيما وصفه الكثيرون بأنه خطأ استراتيجي. وأعيد توزيع مقاعد الصدر على المتسابقين في كل دائرة، حيث حققت حركة “فتح” أكبر المكاسب من خلال مضاعفة تمثيلها تقريباً والسماح “للإطار التنسيقي” بأن يصبح الأغلبية في البرلمان (Abul Zahra, 2022). بالنسبة للعديد من المراقبين، كان الأمر مسألة وقت فقط حتى يوقظ الصدر أنصاره المخلصين للنزول إلى الشوارع، وكان المسرح مهياً لحدوث مواجهة مسلحة.

النتائج

يحلل هذا القسم سلوك قوات الحشد الشعبي خلال الاشتباكات التي حدثت في المنطقة الخضراء والفترة التي سبقتها، ويصف الأحداث بالترتيب الزمني مع استخلاص النتائج التي تسلط الضوء على مدى انفصال هذه القوات عن السياسة، وانفصالها عما يسمى فصائل المقاومة، وقيادتها وسيطرتها، وقدراتها العسكرية. تم تقديم ما مجموعه سبعة نتائج.

1. لا تزال قوات الحشد الشعبي مرتبطة بفصائلها السياسية، لكنها لم تأخذ أوامرهم منها.

باعتبارها قوات أمن رسمية تابعة إلى رئيس الوزراء، يجب على قوات الحشد الشعبي نظرياً أن تبقى بعيدة عن السياسة. الواقع في العراق هو أن الجهات الفاعلة السياسية تحافظ على أجنحتها المسلحة كوثيقة تأمين إذا لم يتم تأمين مصالحها بالوسائل السلمية. يمتلك كل من الحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) أجنحة عسكرية على شكل البيشمركة، ولدى مقتدى الصدر سرايا السلام (التي هي من الناحية الفنية جزء

من قوات الحشد الشعبي، ولكنها تتبع أوامر الصدر)، في حين يقود نوري المالكي كتيبة كاملة (مئات الجنود) من الفرقة الخاصة لرئيس الوزراء على الرغم من أنهم مدرجون على كشوف رواتب الحكومة. وبالمثل، هناك صلة لا يمكن إنكارها بين 'الإطار التنسيقي' كهيئة سياسية وفروعه العسكرية، وقوات الحشد الشعبي وفصائل المقاومة. وكان ذلك أكثر وضوحاً في حضور كل من الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية في اجتماعات 'الإطار التنسيقي' المنتظمة.

طوال الأزمة، لعبت فصائل 'الإطار التنسيقي' وقوات الحشد الشعبي والمقاومة أدواراً متميزة وإن كانت متشابكة. ويمكن وصف علاقاتهم على أفضل وجه بأنها تتوافق مع المصالح المشتركة للحفاظ على هيمنة الشيعة والوضع الراهن. لقد رأوا جميعاً في التحالف الثلاثي للصدر تهديداً، لكن اعتمد كل منهم نهجاً مختلفاً لاحتوائه. فبينما سعى 'الإطار التنسيقي' إلى إيجاد حلول سياسية من خلال الحوار، استخدمت فصائل المقاومة القوة لفرضها. وبالتالي كان هدف قوات الحشد الشعبي هو حماية النظام، إذا ما حاول الصدر الاستيلاء على السلطة بالقوة. قال مسؤول كبير في 'الإطار التنسيقي': "كانت قوات الحشد الشعبي صمام أمان للنظام السياسي، فوجودها وحده أعطى طمأنينة للناشطين الشيعة بأن هناك قوة للدفاع عن النظام". وقد أدى قادة قوات الحشد الشعبي هذا الدور على مضض خوفاً من رد الفعل العنيف والتأثير السلبي على سمعة الحشد الشعبي.

ومع ذلك، لم يصدر 'الإطار التنسيقي' أوامر مباشرة إلى قوات الحشد الشعبي، ويرجع ذلك جزئياً إلى الاختلاف في كيفية تدخل تلك القوات كجهة مسلحة، وفيما إذا كان ينبغي لها أن تتدخل على الإطلاق. قال المسؤول الكبير في 'الإطار التنسيقي' "نظراً لوجود خلاف في 'الإطار التنسيقي' حول هذه النقطة، فإنهم أعطوا فقط الخطوط العامة لقوات الحشد الشعبي وليس تعليمات مباشرة". عارض حيدر العبادي وعمار الحكيم، اللذان يعتبران الأكثر اعتدالاً بين أعضاء 'الإطار التنسيقي'، بشكل قاطع مشاركة قوات الحشد الشعبي. وكذلك فعل هادي العامري، ولكن ليس لأنه كان يؤمن بتجريد السياسة من السلاح، بل لأنه كان يتمتع بعلاقات وثيقة مع الصدر وحكومة الكاظمي، وهو ترتيب أثبت أنه مفيد من الناحية السياسية والمالية (Foltyn, 2022) وكان يأمل في الحفاظ عليه. وخلال محادثات تشكيل الحكومة، كان العامري هو من حاول عبثاً ضم الصدر إلى الحكومة. وحتى بعد اجتياح أنصار التيار الصدري للمنطقة الخضراء، ظل العامري ثابتاً في معارضته لمواجهتهم عسكرياً.

2. المقاومة، وليس الحشد الشعبي، كانت العصا المستخدمة خلال المفاوضات

خلال الأزمة التي حدثت عقب الانتخابات، كان هناك اختلاف واضح في سلوك قوات الحشد الشعبي وفصائل المقاومة. فبينما كان هدف قوات الحشد الشعبي هو حماية النظام من الانهيار أو الاستيلاء العنيف على السلطة، لجأت فصائل المقاومة إلى أعمال عنف سياسية متفرقة لإجبار مقتدى الصدر على التدخل في كل مرة لا تسفر المفاوضات السياسية عن نتائج. قال أحد قادة المقاومة: "مارست المقاومة دور التهديد، بينما مارس 'الإطار التنسيقي' دور التفاوض". وقد نُفذت هذه التهديدات من خلال الهجمات المتكررة على حلفاء الصدر السنة والأكراد وعلى مؤيديهم أيضاً. هذا ونفذ فصيل واحد عدة هجمات ضد أهداف داخل كردستان العراق. وقال قائد المقاومة: "كانت الرسالة إلى مسعود بارزاني هي 'إذا شكلت حكومة بدون 'الإطار التنسيقي'، فسنمطر أربيل بالصواريخ لمدة أربع سنوات". وبعد إعادة انتخاب الحلبوسي رئيساً للبرلمان في يناير/كانون الثاني، أرسلت المقاومة تحذيراً صارماً من خلال إطلاق صاروخ سقط بالقرب من مقر إقامته في محافظة الأنبار، في حين نشرت كتائب حزب الله قواتها علناً لتهيب رئيس البرلمان ودعم منافسيه المحليين. وقال مسؤول في 'الإطار التنسيقي': "لقد كانت رسالة مفادها أنه كان يذهب مع الأشخاص الخطأ". وباستخدام أفراد كواجهة للتهرب من المسؤولية، هاجمت المقاومة أيضاً الإمارات لدعمها الحلبوسي والصدر. وقد نجحت هذه الضربات في دفع حلفاء الصدر وكذلك الإماراتيين إلى التراجع، ما أدى في النهاية إلى سقوط التحالف الثلاثي.

مرة أخرى، لم يوافق الجميع في 'الإطار التنسيقي' على استخدام القوة، وأصبح الخلاف واضحاً عندما بدأ الأمين العام لكثائب حزب الله أبو حسين بحضور اجتماعات 'الإطار التنسيقي' بعد فترة وجيزة من الانتخابات. وقال المسؤول الكبير في 'الإطار التنسيقي': "رأى البعض أنه مفيد، بينما نظر إليه البعض الآخر بوصفه ضاراً. لم يكن الناس مرتاحين لحضور أبو حسين الاجتماعات". عارض بعض أعضاء 'الإطار التنسيقي' وجوده لأنهم كانوا ضد استخدام العنف، بينما أراد آخرون منه الابتعاد من أجل التمكن من إنكار معرفتهم أو مسؤوليتهم، كما أوضح المسؤول السابق في قوات الحشد الشعبي الذي لديه معرفة وثيقة باجتماعات 'الإطار التنسيقي': "لقد اعتقدوا أنه إذا حضرت، تصبح واحداً منا ومن ثم لا يمكنك القيام بالأشياء القذرة التي يجب عليك القيام بها. لن يكون لدينا أي شخص نهدهد به. نحن سياسيون، ولكن عندما نريد أن يقوم شخص ما بتصعيد الأمور، فلا يمكنك لعب هذا الدور، إن كنت معنا. لذلك يجب أن تكون دائماً بعيداً عنا، حتى تتمكن من التصعيد عندما تكون هناك حاجة للتصعيد".

على الرغم من أن المقاومة لم تتورع عن ممارسة العنف ضد حلفاء الصدر وداعميهم، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أنها امتنعت إلى حد كبير عن استهداف أنصار التيار الصدري مباشرة. كانت هناك مواجهات مسلحة صغيرة النطاق بين أنصار التيار الصدري وفرع جيش المهدي (عصائب أهل الحق) في جنوب العراق، حيث تضخمت المنافسات القديمة بين المجموعتين من خلال الشبكات القبلية المتنافسة والمصالح الاقتصادية. وفي مطلع عام 2022، هزت محافظة ميسان سلسلة من محاولات الاغتيال التي استهدفت القادة المحليين، ولكن سرعان ما تم حل التوترات لتجنب الصراع القبلي (Badawi, 2022). كما امتدت اشتباكات أغسطس/آب جنوباً، حيث شنت سرايا السلام هجمات على مقرات عصائب أهل الحق والجماعات المنافسة الأخرى، لكن قادة المقاومة يقولون إنهم أمروا قواتهم بالانسحاب إلى مواقع أخرى لتجنب خروج العنف عن نطاق السيطرة. وانزلت مدينة البصرة الساحلية لفترة وجيزة في قتال عنيف، حيث كان الجانبان بالفعل في منافسة شرسة على اقتصاد المدينة المريح (Al-Salhy, 2022).

لكن بشكل عام، كان هناك إجماع واسع بين المقاومة على أن إراقة الدماء بين الشيعة كانت خطأً أحمر لم يكونوا على استعداد لتجاوزه. ويرجع ذلك لتجنب صراع داخلي يهدد بالانزلاق إلى العنف الطائفي، ولتوجيهات إيران الرامية للحفاظ على الشيعة موحدتين، وبسبب تاريخهم المشترك في محاربة الأمريكيين في أعقاب غزو عام 2003. وفي معرض تعليقه على هذا الأمر، قال القائد الأعلى للمقاومة: "لدينا علاقة استراتيجية مع أنصار التيار الصدري. كانوا زملاءنا أثناء الاعتقالات من قبل الأمريكيين. أنصار التيار الصدري هم المقاومة". ووصف المسؤول الكبير في 'الإطار التنسيقي' العلاقة على النحو التالي: "لفصائل المقاومة علاقة مستمرة مع أنصار التيار الصدري، حيث يتقاربون أحياناً ويتباعدون أحياناً أخرى. من المؤكد أنهم كانوا ضد التحالف الثلاثي، لكنهم جربوا كل شيء حتى لا يكون هناك صدام بين الشيعة. لقد أرادوا تفكيك التحالف الثلاثي من خلال تحييد الصدر قدر الإمكان حتى لا يصلوا إلى مرحلة الاشتباكات وسفك دماء الشيعة".

كما تم توضيحه أعلاه في قسم 'الخلفية'، غالباً ما يكون الخط الفاصل بين قوات الحشد الشعبي والمقاومة ضبابياً. وفيما يتعلق بدفاعهم عن أنفسهم، يعزو قادة قوات الحشد الشعبي ومسؤولو الحكومة العراقية هذا الغموض إلى الوتيرة البطيئة لإضفاء الطابع المؤسسي عليها، في حين يتهم المنتقدون قوات الحشد الشعبي بالتشويش المتعمد للاستفادة من الوضع المزدوج كجهة فاعلة حكومية وغير حكومية. تشير الأزمة التي حدثت عقب الانتخابات إلى أنه قد يكون هناك بعض التقدم في فصل قوات الحشد الشعبي عن المقاومة، وهو ما يتضح من انشغال قوات الحشد الشعبي بشريعتها ورفضها الانخراط في العنف السياسي، فضلاً عن التوترات المتزايدة بين قوات الحشد الشعبي والمقاومة بسبب إصرار الأولى على النأي بنفسها عن الأخيرة. وحتى مع تصاعد التوترات في العاصمة، حاولت قوات الحشد الشعبي إبقاء أنظار الجمهور على دورها في محاربة تنظيم 'داعش'، حيث نشرت أذرعها الإعلامية قصصاً عن العمليات ضد خلايا 'داعش' النائمة.

3. قوات الحشد الشعبي كانت تستعد للأزمة قبل أشهر

أظهرت قوات الحشد الشعبي درجة عالية من التنظيم في الأشهر التي سبقت الأزمة، واتضح ذلك في الحشد التدريجي والمنهجي للقوات داخل المنطقة الخضراء. ويعود وجودهم داخل الأحياء الحكومية المحصنة إلى عهد رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي، الذي اعتمد على قوات الحشد الشعبي لتأمين المؤسسات الحكومية والمساعدة في قمع احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول إلى جانب قوات الأمن الأخرى. وخلال فترة ولايته، اتخذت فصائل المقاومة أيضاً مقراً لها داخل المنطقة الخضراء. وأثار وصولهم هذا قلقاً بين الحكومات الغربية، التي وجد موظفوها الدبلوماسيون أنفسهم يعيشون بجوار الخصوم الذين سعوا للهروب منهم بالإقامة في الجيب الحكومي المحصن. وقال مسؤول حكومي كبير: "أصبح الأمريكيون قلقين للغاية بشأن ذلك. وقد تم استغلال هذا الأمر وقتاً طويلاً ضد عبد المهدي، الذي قام بالحد من وجودهم قليلاً لمنع حدوث رد فعل عنيف". ومن المفارقات، أن الحشود تسارعت بعد وصول الحليف الغربي الكاظمي إلى السلطة، الذي لم يكن قادراً على تأكيد سيطرته على قوات الحشد الشعبي التي كانت تزداد عدائية واستقلالية. وقال المسؤول: "في عهد الكاظمي، تضاعف تدفقهم إلى المنطقة الخضراء أربع مرات".

ازداد عدد قوات الحشد الشعبي بشكل كبير في عام 2021، بعد أن أمر الكاظمي باعتقال قائد الحشد الشعبي قاسم مصلى لتورطه المزعوم في مقتل الناشط إيهاب الوزني. حاصرت قوات الحشد الشعبي المنطقة الخضراء، في حين ضغطت قيادتها على الكاظمي لتسليم مصلى إلى مديرية أمن الحشد الشعبي، المسؤولة عن المسائل التأديبية، وكما جادلوا، كان ينبغي تكليفها بتنفيذ مذكرة الاعتقال. وبعد أيام، تم إطلاق سراح مصلى بعد أن صرح القضاء أنه لا يوجد دليل يربطه بجريمة القتل. ورأت قوات الحشد الشعبي أن وراء اعتقال مصلى دوافع سياسية، وهي علامة أخرى على أن الكاظمي كان يتصرف بسوء نية. كانوا بحاجة إلى الاستعداد لمواجهة محتملة أخرى مع رئيس الوزراء الذي اعتبروه معادياً لهم. وقال قائد كبير في قوات الحشد الشعبي: "عندما حدث ذلك لقاسم مصلى، رأينا أنه كان لدينا عدد قليل من القوات داخل المنطقة الخضراء، لذلك بدأنا بتعزيزها وأحضرنا وحدات إضافية وتركناها هناك". وخلال هذا الوقت، ارتفعت مستويات قوات الحشد الشعبي إلى حوالي 5,000 جندي.

وحدثت زيادة ثانية في صيف عام 2022 وسط تصاعد التوترات مع أنصار التيار الصدري، ليصل العدد الإجمالي لأفراد قوات الحشد الشعبي داخل المنطقة الخضراء إلى حوالي 12,000. وقال مسؤول أمني كبير: "كانت قوات الحشد الشعبي ذكية. لقد استعدوا للأزمة المرتقبة". ولجميع قوة بهذا الحجم كان لا بد من نقل القوات من أجزاء مختلفة من البلاد بما في ذلك سنجار وكركوك. لم ترغب قيادة قوات الحشد الشعبي في لفت الانتباه إلى عمليات إعادة الانتشار، لذلك نقلت الوحدات تدريجياً، وغالباً ما كانت تستخدم تناوباً منتظماً في الإجازات يسافر خلاله الجنود إلى ديارهم ومن ثم يتم إعادة نشرهم إلى المنطقة الخضراء. وهذا يشير إلى أن مشاركة قوات الحشد الشعبي في الاشتباكات لم تكن رد فعل عفوي على استفزاز، بل كانت نتيجة أشهر من التخطيط المسبق واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

في حين أن تعبئة قوات الحشد الشعبي كانت مدفوعة في الغالب بالعداء المتزايد مع الكاظمي، الذي اعتبروه مديناً بالفضل لمقتدى الصدر والغرب، إلا أنها كانت مدعومة أيضاً بعدم الثقة العامة تجاه قوات أمن الدولة. يعتبر قادة الحشد الشعبي جهاز المخابرات الوطني العراقي مسيئاً بسبب علاقاته الوثيقة مع الكاظمي ومنظمات الاستخبارات الغربية. ويعتقدون أن الجيش العراقي لا يزال يعاني من نفس المشاكل التي أدت إلى انهياره في عام 2014، مع وجود الفساد وانعدام الروح المعنوية، التي أحبطت قدرته على تنفيذ ولايته بشكل فعال. وفي أذهانهم، لا يمكن ملء الفراغ الذي خلفه الضعف الملحوظ لمؤسسات الدولة هذه إلا من خلال قوة مدفوعة عقائدياً. قال قائد قوات الحشد الشعبي: "تختلف قوات الحشد الشعبي عن القوات الأمنية الأخرى، فقوات الأمن ملزمة بالقوانين والتعليمات، لكنها ليست ملزمة بالعقيدة. بينما قوات الحشد الشعبي ملزمة بالقوانين والتعليمات والعقيدة. لا أحد يستطيع إيقاف قوات الحشد الشعبي. بمكاملة هاتفية واحدة يمكنني حشد مئتي ألف مقاتل، ولن تحصل على ذلك مع قوات الأمن الأخرى".

4. كان هناك انهيار كامل في القيادة والسيطرة بين رئيس الوزراء والحشد الشعبي

جاء حشد قوات الحشد الشعبي داخل المنطقة الخضراء من دون موافقة رئيس الوزراء الكاظمي أو قيادة العمليات المشتركة، ما سلط الضوء على الصدع والخلاف العميق ومستوى انعدام الثقة بين قوات الحشد الشعبي والقائد العام. كانت قوات الحشد الشعبي تتصرف بشكل مستقل خارج سلسلة القيادة العادية. قال القائد الأعلى لقوات الحشد الشعبي: "كان الكاظمي يعرف هذا بالطبع، لكنه لم يستطع فعل أي شيء. كل ما فعلناه في عهد الكاظمي كان دون موافقته. لا طلب، لا توقيع، لا موافقة، لا شيء". لاحظت الحكومة حتماً وصول التعزيزات إلى المنطقة الخضراء، وهي منطقة صغيرة مليئة بالكاميرات الأمنية. وفي غياب التواصل الرسمي، لم يكن بوسع المسؤولين سوى تخمين مدى التعبئة. قال مسؤول حكومي كبير "لا أعتقد أن أحداً كان يعرف عدد القوات، لكن كانت لدينا تقديرات. يمكننا أن نخمن، على سبيل المثال، من عدد قطع الخبز أو كمية المياه التي كانوا يجلبونها".

وصل الخلاف بين قوات الحشد الشعبي والكاظمي إلى نقطة الانهيار بحلول نهاية يوليو/تموز، عندما اقتحم الآلاف من أنصار التيار الصدري المنطقة الخضراء وحاصروا البرلمان. كان أمل الكاظمي في البقاء في السلطة متوقفاً على مقتدى الصدر الذي كان ينظر إليه على نطاق واسع على أنه متواطئ في التمرد. وازدادت هذه الشكوك عندما لم يتخذ أي خطوات لإنهاء الحصار، وبدلاً من ذلك أمر قوات الأمن المسؤولة عن تأمين المنطقة الخضراء بحماية المتظاهرين. وقال مسؤول في كتائب حزب الله: "لم يمارس الكاظمي دوره كرئيس للحكومة وكقائد أعلى للقوات المسلحة. أي صراع داخلي أو فوضى من شأنها أن تطيل عمر حكومته. لقد أراد البقاء في السلطة بكل الوسائل". لم تقتصر هذه الآراء على قوات الحشد الشعبي والمقاومة، بل وافقها مسؤولون حكوميون وأمنيون خدموا في عهد الكاظمي. وقال المسؤول الحكومي الكبير: "لقد حاول الكاظمي استخدام هذه الأزمة لتمديد إقامته. كان يعوّل على أنصار التيار الصدري، وكان الخيار الأول للتيار الصدري هو بقاء الكاظمي".

لم يسمح الكاظمي لمثري الشعب بغزو مقعد البرلمان واحتلاله فحسب؛ بل إنه غض الطرف عندما بدأوا في تكديس الأسلحة داخل المنطقة الخضراء. وقال المسؤول الحكومي الكبير: "الأسلحة التي استخدمها أنصار التيار الصدري لمواجهة قوات الحشد الشعبي كانت موجودة بالفعل في البرلمان وعلى سطح مبنى البرلمان وخلف أمانة مجلس الوزراء. كان رئيس الوزراء على علم بذلك". بقي أنصار التيار الصدري داخل المنطقة الخضراء لأسابيع، وتزامن اعتصامهم مع شهر الحدا في محرم. بدأت الأمور تتصاعد في أغسطس/آب، عندما وسعوا حصارهم ليشمل مجلس القضاء الأعلى القريب وهددوا باحتلال حقول النفط. خشي 'الإطار التنسيقي' من أن الصدر خطط للشلل التدريجي للدولة ومن ثم الاستيلاء عليها في نهاية المطاف. وقد عززت قوات الحشد الشعبي قواتها بشكل كبير داخل المنطقة الخضراء، وأعدت نفسها لمواجهة الحتمية.

اكتمل انهيار سلسلة القيادة بين رئيس الوزراء وقوات الحشد الشعبي بمجرد بدء الاشتباكات في 29 أغسطس/آب. حاول الكاظمي مراراً الوصول إلى أبو فهد، الرجل الثاني في قوات الحشد الشعبي، ووفقاً لثلاثة أشخاص كانوا على دراية وثيقة بالاتصالات في تلك الليلة، رفض أبو فهد تلقي مكالمات الكاظمي. حاول المسؤول الحكومي الكبير الذي تمت مقابلته أثناء إعداد هذه الورقة البحثية التوسط وعقد اجتماع، لكن أبو فهد رفض الحضور وأرسل وفداً من قادة من الرتب الدنيا. وأضاف المسؤول الحكومي: "لم يكن اجتماعاً ودياً". في حين وصف مسؤول حكومي كبير آخر مطلع على ذلك الاجتماع بأنه كان "مهيناً" لرئيس الوزراء، حيث لم يُظهر مسؤولو الحشد الشعبي من المستوى المتوسط أي احترام للكاظمي ورفضوا الاستجابة لأوامره بوقف القتال. كان الكاظمي قد فقد السيطرة على قوات الحشد الشعبي التي اعتبرته مسؤولاً عن الاشتباكات. وبإصداره أوامر لقوات الأمن الحكومية، وتحديد الفرق الخاصة المسؤولة عن حماية المنطقة الخضراء، بالامتناع عن التحرك، فقد ألقى بالمسؤولية على عاتق قوات الحشد الشعبي، ولم يترك لها خياراً آخر سوى الرد.

5. أبدت قوات الحشد الشعبي ضبطاً للنفس طوال الأزمة

كان القتال الذي اندلع في 29 أغسطس/آب أعنف معركة مدنية شهدتها بغداد منذ الغزو عام 2003 والتمرد الذي أعقبه. قضى السكان ليلة بلا نوم، وهم يستمعون إلى أصوات نيران المدافع والرشاشات الثقيلة وقذائف الهاون والقذائف الصاروخية التي تردد صداها من قلب المنطقة الخضراء. لقد تركز القتال في منطقة لا تتجاوز مساحتها ثلاثة كيلومترات مربعة بين القصر الجمهوري ووزارة الدفاع والبرلمان والجسر المعلق. وبالنظر إلى صغر حجم ساحة المعركة وآلاف الأشخاص الذين تم حشدهم على كلا الجانبين واستخدام الأسلحة الثقيلة، كان المرء يتوقع حدوث خسائر أكبر بكثير. قُتل ما لا يقل عن 63 شخصاً، بينهم 55 من أنصار التيار الصدري و6 من قوات الحشد الشعبي وعضوان من الفرقة الخاصة التابعة للحكومة المكلفة بمهمة حماية المنطقة الخضراء. يمكن استخلاص استنتاجين من هذه الأرقام: أولاً، من الواضح أن قوات الحشد الشعبي كانت الجانب المنتصر، ما يشير إلى أنه تنظيم متفوق ويتمتع بقدرة عسكرية كبيرة. ثانياً، تدعم الوفيات المنخفضة نسبياً ادعاءات العديد من كبار قادة قوات الحشد الشعبي والمسؤولين الحكوميين بأن استراتيجية قوات الحشد الشعبي في تلك الليلة كانت الحد من إراقة الدماء. وحول هذا قال مسؤول كبير في قوات الحشد الشعبي: "لم تكن هناك نية للقتل، وإلا لكان الآلاف قد لقوا حتفهم".

لتقييم استجابة قوات الحشد الشعبي، من الضروري إعادة بناء تسلسل الأحداث. قرابة منتصف نهار 29 أغسطس/آب، بدأت حشود من أنصار التيار الصدري - غير المسلحين في تلك اللحظة - بالتوجه إلى القصر الجمهوري، وهو مقر الحكومة الواقع على ضفاف نهر دجلة في الركن الجنوبي الغربي من المنطقة الخضراء (انظر إلى الشكل 1). يقع القصر الجمهوري على نفس الطريق الممتد من وزارة الدفاع مروراً بمنزل نوري المالكي ثم منزل فالح الفياض وبعده مقر قوات الحشد الشعبي. انتشر حوالي 2,000 من أصل 12,000 جندي من قوات الحشد الشعبي المتمركزة في المنطقة الخضراء على طول هذا الممر لحماية هذه المنشآت. وعندما توجه أنصار التيار الصدري نحو القصر الجمهوري، حشتم قيادة قوات الحشد الشعبي وكبار المسؤولين الأمنيين على تجنب دخول ذلك الشارع بالذات. قال المسؤول الأمني الكبير الذي كان في الميدان آنذاك: "قلت لأنصار التيار الصدري ألا يتحركوا في اتجاه قوات الحشد الشعبي لأنهم سيطلقون النار".

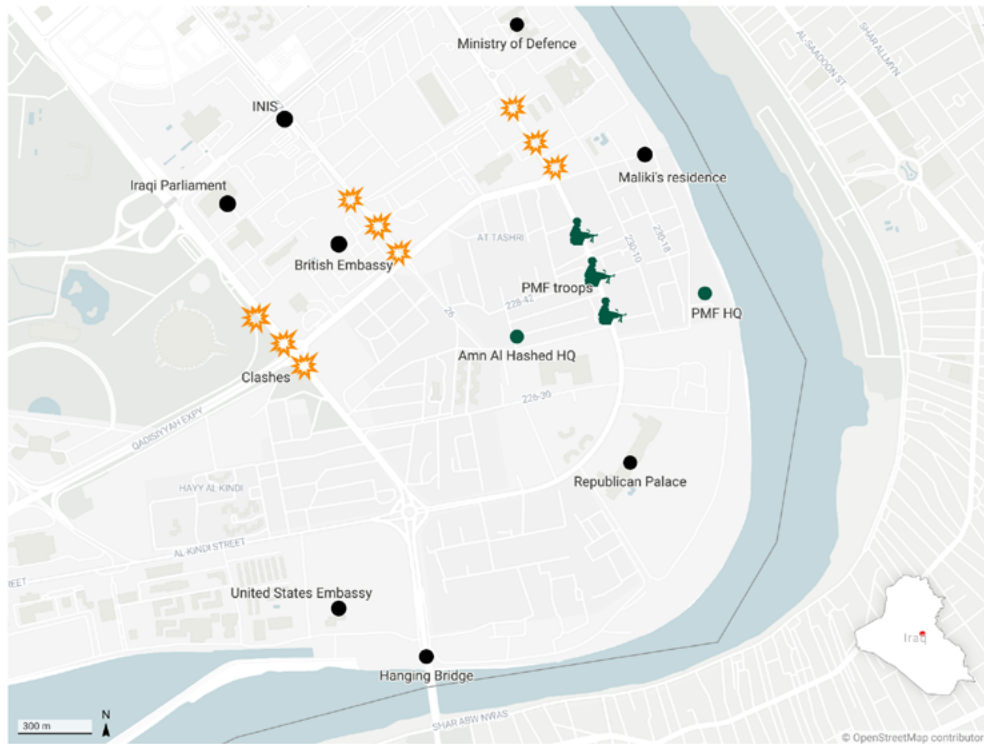
كان الكاظمي قد أصدر أوامر صارمة للفرقة الخاصة المكلفة بحماية المنطقة الخضراء بالكف عن استخدام القوة. كان تحت تصرف تلك الفرقة العشرات من دبابات أبرامز وعربات همفي وآلاف الجنود، وكان بإمكانها أن تضع حداً للأزمة التي بدأت تتكشف بسرعة. باستثناء الكتيبة التي تتبع للمالكي وربما بعض القوات التي كانت تحرس مقر الفرقة الخاصة، طُلب من جنود الفرقة وضع أسلحتهم الفتاكة في المخازن، ما أدى فعلياً إلى نزع سلاح الكيان المسؤول عن حماية الحكومة. برر الكاظمي أوامره بالرغبة في تجنب إراقة الدماء، لكن الكثيرين اعتبروا هذه الخطوة استسلاماً مهيناً للدولة. وقال المسؤول الأمني "ليس من الجيد أن تتعرض البلاد والدولة للإهانة بهذه الطريقة وأن يعتقد الناس أن الجيش ضعيف".

مع نزع سلاح الفرقة الخاصة، دخل أنصار التيار الصدري القصر من دون معارضة تذكر، واحتلوا قاعات الحكومة وغطسوا في مسبح القصر. بعد ساعتين، ورد أن الكاظمي أعطى أوامر للفرقة الخاصة بإخراج مثيري الشغب من القصر (ولكن ليس المنطقة الخضراء) باستخدام الهراوات وغيرها من الأسلحة غير الثقيلة. وحوصر عدد من الصحفيين الذين كانوا يغطون الأحداث في خضم الفوضى وأصيبوا بجروح طفيفة جراء ذلك. في هذا الوقت تصاعدت الأمور إلى العنف، رغم أنه من الصعب تحديد مكان إطلاق الرصاصة الأولى بالضبط.

ومع خروج أنصار التيار الصدري من القصر، تحرك جزء من الحشد باتجاه مقر الحشد الشعبي الواقع على بعد حوالي 500 متر فقط، حيث كانت قوات الحشد الشعبي في حالة تأهب قصوى. وفي محاولة أخيرة لتجنب التصعيد، أخذ قائد في قوات الحشد الشعبي قوة صغيرة قوامها حوالي 140 فرداً، وذهب للقاء أنصار التيار الصدري، قائلاً لهم: "أرجوكم أن تغيروا مساركم. لدينا 2,000 فرد منتشر في هذا الخط. إذا دخلتم فسوف يطلقون النار عليكم". لكن أنصار التيار

الصدري لم يتراجعوا، وعند هذه النقطة صدر أمر بإطلاق النار في الهواء لتفريق الحشود. وبشكل منفصل، سُمع دوي إطلاق النار أيضاً من اتجاه مقر إقامة المالكي، حيث انتشرت كتيبته من الفرقة الخاصة التابعة لرئيس الوزراء إلى جانب قوات الحشد الشعبي.

الشكل 1: اشتباكات المنطقة الخضراء في بغداد، 29-30 أغسطس/آب 2022



ومع سماع صوت إطلاق النار، انتشر الخبر بأن قوات الحشد الشعبي تقتل أنصار التيار الصدري، ما دفع الأخير إلى الرد. تراجع أنصار التيار الصدري نحو البرلمان، حيث استولوا على مخزون الأسلحة المتاحة بسهولة واتخذوا مواقعهم خلف كتل خرسانية خارج البرلمان مباشرة. وتم استدعاء تعزيزات من قوات سرايا السلام من مدينة الصدر ومدينة سامراء في الشمال، مع إنشاء موقعين آخرين بالقرب من مقر جهاز المخابرات الوطنية العراقية ووزارة الدفاع. إجمالاً، كانت هناك ثلاثة خطوط جبهات على طول الطرق الرئيسية الثلاثة المتقطعة من الشمال إلى الجنوب، مع وقوع البعثات الدبلوماسية في خط النار. وفي غضون ساعات، تم نشر أسلحة متوسطة وثقيلة خلال الاشتباكات. وفي منتصف نهار 30 أغسطس/آب، ألقى الصدر خطاباً متلفزاً دعا فيه أنصاره إلى الانسحاب. وقد امتثلوا على الفور ووضعوا حداً للتصعيد.

تسلسل الأحداث هذا أكده عدد من كبار مسؤولي الحشد الشعبي والمسؤولين الحكوميين الذين كانوا إما جزءاً من سلسلة القيادة في ذلك اليوم أو ممن كانت لديهم معرفة مباشرة بالأحداث. هناك إجماع على أن قوات الحشد الشعبي تصرفت إلى حد كبير دفاعاً عن النفس، بعد استنفاد وسائل أخرى لخفض التصعيد. وقال المسؤول الأمني الكبير الذي كان في الميدان ذلك اليوم: "لقد أظهرت قوات الحشد الشعبي مستوى عال من ضبط النفس خلال شهر كامل. لم يتدخلوا إلا عندما شعروا أن مقرهم والمنطقة الخضراء معرضان للسقوط". وطوال فترة الاشتباكات، لم تنخرط الفرقة الخاصة التابعة للحكومة، باستثناء الكتيبة التي تحمي مقر إقامة المالكي، مع أي من الجانبين، على الرغم من أنها حاولت إنشاء منطقة

عازلة من خلال وضع رتل من عربات الهمفي في وسط ساحة المعركة في محاولة للفصل بين الفصائل المتحاربة. أما أنصار التيار الصدري، فهم ينفون رسمياً أي تورط لسرايا السلام، ويصرّون على أن أولئك الذين حملوا السلاح هم من العشائر والأفراد الذين تصرفوا دفاعاً عن النفس بعد أن فتحت قوات الحشد الشعبي النار. بينما تنفي قوات الحشد الشعبي هذه الرواية. وقبل أن يتحول التوغل إلى أعمال عنف، اعتقلت مديرية أمن الحشد الشعبي العشرات من أنصار التيار الصدري وقد أكدت هوياتهم، حسب ما ورد، أنهم ينتمون إلى سرايا السلام.

6. اعتمدت قوات الحشد الشعبي على قوة صغيرة ولكنها مدربة تدريباً عالياً

تم تداول عدد لا يحصى من مقاطع الفيديو والصور على وسائل التواصل الاجتماعي تُظهر القتال، وتصور مجموعات متنافرة من الرجال ممن يرتدون ملابس مدنية ويطلقون النار من المدافع الرشاشة وقذائف آر بي جي. ومن اللافت للنظر أن مقاطع الفيديو هذه لم تُظهر سوى أنصار التيار الصدري، كما لو أنهم كانوا يقاتلون عدوًّا غير مرئي. آثار غياب الأدلة الموثوقة للجانب الآخر حتماً تساؤلات حول من شارك في تبادل إطلاق النار، وهو غموض متعمد من قبل الحكومة وقوات الحشد الشعبي معاً لتجنب المساءلة والانتقام المحتمل. ولم يسفر تحقيق حكومي بقيادة مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي عن أي نتائج "بسبب حساسية القضية"، وذلك وفقاً لمسؤول حكومي كبير. كما كان قادة قوات الحشد الشعبي قلقين من أن الإثبات بتورط قوات الحشد الشعبي في القتال قد يكون له تداعيات سلبية. إجمالاً، هم تصرفوا ضد أوامر رئيس الوزراء ولم يرغبوا في أن تتعرض كتابتهم المتورطة للانتقام أو التعنيف.

لكن عدم وجود لقطات متاحة للجمهور لمقاتلي قوات الحشد الشعبي يشير إلى شيء آخر: القيادة والسيطرة القوية على صفوفها وملفها. فقد أصدر قادة قوات الحشد الشعبي أوامر صارمة تحظر استخدام الهواتف المحمولة، ويبدو أن مقاتليها قد امتثلوا لها. ولكن يمكن للمرء أن يحصل على لمحة عن أداء قوات الحشد الشعبي بالنظر إلى لقطات المراقبة التي التقطتها مئات الكاميرات الأمنية المزروعة في جميع أنحاء المنطقة الخضراء. ففي أحد مقاطع فيديو المراقبة هذه التي عرضت على الباحثة، تتحرك قوة محترفة ومجهزة تجهيزاً جيداً في تشكيلات مرتبة، تذكرنا بقوات مكافحة الإرهاب النخبوية التي قاتلت ضد تنظيم 'داعش'.

ينتمي هؤلاء الرجال إلى القوات الخاصة التابعة لقوات الحشد الشعبي، وهي قوة تم تجميعها مؤخراً وهي جزء من الكتيبتين الثالثة والخامسة اللتين ترتبطان مباشرة برئيس أركان الحشد الشعبي أبو فديك. تم تجنيدهما وتدريبهما بعد الحرب مع تنظيم 'داعش'، ويبدو أنهما اكتسبتا مجموعة مهارات أكثر تقدماً مقارنة بكتائب الحشد الشعبي الأخرى التي تم حشدها في عام 2014. لم يتم اختيار الجنود من أولوية موجودة مسبقاً، ولكن تم تجنيدهم مباشرة في القوة الخاصة لضمان الولاء للقيادة المركزية لقوات الحشد الشعبي. هذا وقال القائد الأعلى للقوات المسلحة الشعبية: "إنهم شباب وفي حالة جيدة. لقد دربنا هذه القوة لمدة عام". شوهد هؤلاء الشباب وهم يقاتلون لأول مرة خلال اشتباكات المنطقة الخضراء. وأضاف أيضاً "كانت تلك مهمتهم الأولى. كانوا سيقتلون أنصار التيار الصدري لو دخلوا ذلك الشارع".

وعلى الرغم من العدد الكبير لقوات الحشد الشعبي (12,000)، التي تم حشدها داخل المنطقة الخضراء، فقد شارك في معظم القتال بضع مئات من الجنود من القوات الخاصة التابعة للحشد الشعبي. وتم اختيارهم لأنهم الأفضل تجهيزاً لحماية قادة الحشد الشعبي، ومؤسساته وبسبب ولائهم. أرادت القيادة احتواء الأزمة والاستجابة لأوامرها، وألا تقلق بشأن ولاءات المقاتلين القديمة للمقاومة.

لعبت مديرية أمن الحشد الشعبي، وهي قوة أخرى مدربة تدريباً جيداً تحت قيادة أبو زينب اللامي ومسؤولة في الغالب عن المسائل التأديبية، دوراً محدوداً. يقع مقرها الرئيسي أيضاً داخل المنطقة الخضراء على شارع جانبي صغير بالقرب من القصر الجمهوري. لم يكن 'أمن الحشد' جزءاً من 2,000 عنصر تم حشدهم، لكنهم شاركوا في صد أنصار التيار الصدري عندما اقتربوا من قاعدتهم. بالإضافة إلى ذلك، اشتبكت الكتيبة 14 (كتائب سيد الشهداء سابقاً) والكتيبة

8 (سرايا عاشوراء سابقاً) والكتيبة 40 (كتائب الإمام علي سابقاً) على نحو محدود وكانت في الغالب على أهبة الاستعداد في حالة تصاعد الاشتباكات.

7. أبرزت الاشتباكات الانقسامات بين الحشد الشعبي والمقاومة

تعمقت الخلافات بين قوات الحشد الشعبي وفصائل المقاومة خلال اشتباكات المنطقة الخضراء. وكمؤسسة حكومية، كانت قوات الحشد الشعبي مترددة في الانجرار إلى صراع سياسي، إذ أراد قادتها أن تأخذ فصائل المقاومة زمام المبادرة في صد أنصار التيار الصدري. إجمالاً، كانت أجندتها السياسية هي التي كانت تساوم على المناصب الحكومية. وقد طلب أبو فديك، حسب ما ورد، من قادة المقاومة التدخل، لكن التوترات القائمة مسبقاً حول سعيه لعزل الفصائل بالكامل عن قوات الحشد الشعبي أدت إلى تآكل أي نوايا حسنة. وقال القائد الكبير في قوات الحشد الشعبي متذمراً: "كانوا يعلمون أن مقتدى الصدر سيسيطر على المنطقة الخضراء والدولة والسياسة، ومع ذلك كانوا صامتين". من جانبه، قال القائد البارز في المقاومة: "كان من المفترض أن يساعدوا قوات الحشد الشعبي لكنهم لم يقدموا أي دعم". المقاومة بدورها ألقّت باللوم على الكاظمي، الذي كان من المفترض أن يعطي أوامر بنشر الجيش، ولم يكن من المفترض أن يسمح لقوات الحشد الشعبي بأن تكون الخط الأول. كنا نعلم أنه يريد إشعال الفتنة ولهذا السبب لم نذهب نحو الاصطدام".

وضعت المقاومة بعض القوات على أهبة الاستعداد إذا امتد القتال إلى خارج المنطقة الخضراء، لكنها تركت قوات الحشد الشعبي وحيدة للتعامل مع التداعيات. فعلى سبيل المثال، اعتقدت كتائب حزب الله أن وجودهم سيزيد من استفزاز أنصار التيار الصدري. كذلك اتخذت فصائل المقاومة الأخرى قراراً استراتيجياً بعدم الاشتباك، سواء خلال اشتباكات المنطقة الخضراء أو عندما بدأ أنصار التيار الصدري بمهاجمة مقرات قوات الحشد الشعبي والمقاومة في بغداد ومدن جنوبية أخرى. وقال مسؤول في عصائب أهل الحق: "كانت هناك حكمة من قادتنا للقضاء على هذه المشكلة من خلال عدم الرد. كان من الممكن لأي رد أن يصعد المشكلة. وهذا التصعيد كان سيقودنا إلى مواجهة مسلحة. نقول دائماً إن أعداء العراق يريدون حرباً بين الشيعة".

أظهرت الاشتباكات أيضاً أنه في أوقات الأزمات، كافح أبو فديك لتأكيد القيادة والسيطرة على فصائل المقاومة التي تم دمجها اسمياً في قوات الحشد الشعبي في عام 2018. كان قد توقع أن يكون هناك بعض العصيان، فاختار الاعتماد بشكل أساسي على القوات الخاصة التابعة لقوات الحشد الشعبي. وأفادت الأنباء أن الكتائب التي كانت تنتمي سابقاً إلى كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق تجاهلت أوامر أبو فديك وتطلعت إلى قادة المقاومة للحصول على التوجيهات. في حين تجاهل جزء على الأقل من لواء كان ينتمي سابقاً إلى منظمة بدر تعليمات أبو فديك بالانتشار، وبدلاً من ذلك تبني سياسة هادي العامري بعدم المواجهة مع الصدر. ووفقاً لروايتين، كان أبو فديك غاضباً من العامري، لأسباب ليس أقلها أن الأخير لم يقيم بزيارة مقاتلي قوات الحشد الشعبي المصابين في المستشفى بعد انتهاء الاشتباكات. وبحسب ما ورد، فقد رفض العامري انتقادات أبو فديك بسؤاله "من أمرهم بالقتال؟".

يُظهر الخلاف بين مسؤولي قوات الحشد الشعبي والمقاومة و'الإطار التنسيقي' أنه لا يمكن التعامل معهم كمجموعة متجانسة، بل كمزيج من الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية ذات الانتماء الفضفاض والتي تكون تحالفاتها بين مد وجزر اعتماداً على مصالحها السياسية والاقتصادية. وبالتالي فمن التبسيط الاعتقاد، كما اقترح بعض المراقبين الغربيين، أن أفعالهم تسترشد بإيران، على الرغم من أن مصالحهم الأوسع (مثل الحفاظ على الشيعة موحدتين) قد تتماشى مع إيران على المستوى الاستراتيجي. في الواقع، كانت مشاركة إيران في عملية تشكيل الحكومة الأخيرة هذه هي الأدنى منذ عام 2003. إن خليفة سليمان، إسماعيل غني، يفتقر إلى الكاريزما والخبرة والقدرات اللغوية للانخراط على المستوى العملي مع حلفائه العراقيين. وقال القائد الأعلى للمقاومة: "شكّل الحاج قاسم سليماني الحكومات في العراق منذ عام 2005 وحتى عام 2018. كان لديه اهتمام خاص بملف العراق. لهذا السبب واجهنا أزمة طويلة هذه المرة ولهذا السبب كان لدينا قتال داخل الشيعة".

الاستنتاجات والآثار المترتبة على السياسة

قدمت الأزمة التي حدثت عقب انتخابات عام 2022 نافذة مفيدة على مستوى إضفاء الطابع المؤسسي على قوات الحشد الشعبي بعد ست سنوات من إنشائها. حلت هذه الورقة البحثية اشتباكات آب/أغسطس 2022 داخل المنطقة الخضراء لتسليط الضوء على قيادة وسيطرة الحشد الشعبي، وتورطه مع جهات سياسية وعلاقته بفصائل المقاومة، فضلاً عن قدراته العسكرية. تشير النتائج إلى أن قوات الحشد الشعبي أظهرت مستوى معيناً من النضج التنظيمي، وأظهرت ضبط النفس وامتنعت عن العنف السياسي غير الضروري. ويشير استخدامهما لقوة خاصة مدربة تدريباً عالياً إلى رغبة القيادة في فرض مزيد من الانضباط على الرتب والملفات. لكن الاشتباكات كشفت أيضاً عن نقاط ضعف في قيادتها وسيطرتها، وتحديداً عجز قادة قوات الحشد الشعبي عن تأكيد سلطتهم على فصائل المقاومة السابقة. يشكل عصيان قادة قوات الحشد الشعبي لرئيس الوزراء سابقة مقلقة، فقد يختارون ببساطة الخروج عن هيكل القيادة عندما لا تتماشى الحكومة مع رؤيتهم للدولة.

يسلط الخلاف بين التيار الصدري وقوات الحشد الشعبي الضوء على عيوب نظام يمتلك فيه معظم اللاعبين السياسيين أجنحة مسلحة. وقد دفع ذلك المسؤولين والمحللين الغربيين إلى قرع الطبول مرة أخرى لضرورة حصر الأسلحة في أيدي الدولة. وتعود جذور هذه الدعوات إلى الاعتقاد بأهمية وجود مؤسسة واحدة تحتكر قوة الدولة وأن وجود العديد من الجهات الفاعلة والمسلحة هي وصفة لحدوث المزيد من المشاكل. لكن عسكرة السياسة هي القاعدة في العراق. إذا كان ثمة شيء يذكر، فإن أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في العام الماضي قد رسخت أولوية البندقية. علاوةً على ذلك، تفتقر الدعوات الغربية لنزع السلاح إلى المصداقية لأنها تميل لأن تكون ذات دوافع أيديولوجية، وتستهدف بشكل غير متناسب قوات الحشد الشعبي والمقاومة بسبب انتمائهما إلى إيران، بينما تعطي تمييزاً للتيار الصدري أو الأحزاب الكردية. وما يزيد الطين بلة أن العديد من المسؤولين والمحللين الغربيين ما زالوا يتعاملون مع قوات الحشد الشعبي كما لو كانت جهة فاعلة غير حكومية. إذ يقول البعض إنه لا ينبغي أن يكون لها قواعد داخل المنطقة الخضراء (Knights, 2022)، بينما يدعو آخرون إلى حلها تماماً. إن وجهات النظر هذه منفصلة عن الحقائق على أرض الواقع ولا تقدم شيئاً يذكر سوى تأجيج التوترات.

إن الهدف من هذه الورقة البحثية ليس تقديم توصيات، ولكن تقديم نتائج يمكن أن تمكن صانعي السياسات من تأطير القضية بدقة للمضي قدماً. وكبداية، يجب أن يتخلوا عن الفكرة الوهمية المتمثلة في تسريح قوات الحشد الشعبي، لأن هذا لن يؤدي إلا إلى تأجيج انعدام الثقة، خاصة إذا تم تطبيقه بشكل غير متساو على مختلف الجهات المسلحة في العراق. ومع ذلك، قد تكون هناك فرصة لدعم إصلاح قطاع الأمن. إن الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الذي لا تعتبره قوات الحشد الشعبي خصماً على عكس الكاظمي، في وضع جيد للدفع من أجل الاستمرار في إضفاء الطابع المؤسسي عليها، فضلاً عن اقتراح قوانين من شأنها تعزيز القيادة والسيطرة. ومن شأن قانون الخدمة والتقاعد، الذي طال انتظاره، أن يزيد من الولاء المؤسسي للمقاتلين ويساعد على قطع صلاتهم بالمقاومة.

وأخيراً، ينبغي على الحكومات الغربية أن تتجنب النظر للعراق من خلال منظور تهيمن عليه إيران. فطوال الأزمة، تم وصف 'الإطار التنسيقي' بأنه مؤيد لإيران وأن التيار الصدري معارض لإيران. وهذه التسميات مبسطة وغير ذات صلة. إن التلويح بتسمية معادية لإيران، كما فعل الصدر والكاظمي لحشد الدعم، لا يضمن الحكم الرشيد، في حين أن وصف قوات الحشد الشعبي والمقاومة بأنهما وكيلان لإيران يتجاهل تاريخهما المعقد ومصالحهما الواسعة النطاق. ينبغي على صانعي السياسات أن يدركوا أن الجماعات السياسية والمسلحة في العراق هي جزء من خليط من الانتماءات متعددة الأوجه والتحالفات المتغيرة باستمرار والتي غالباً ما تؤدي إلى خطوط صدع غير خطية. إن فهم ما يحرك سلوكهم أمر حيوي لوضع السياسات السليمة والمشاركة البناءة.

المراجع

- Abdul Zahra, Qassem, 2022. 'Iraq Parliament Swears in New Members After Walkout of 73', *Associated Press*, 23 June 2022. Available at: <https://apnews.com/article/middle-east-religion-iran-elections-legislature-edb3dbb31boe523ad60a0a060493516b> (accessed 8 March 2023).
- Al Salhy, Suadad, 2022. 'Iraq: Sadrists Attack Rival Factions in Basra to Choke off Their Funds', *Middle East Eye*, 4 October. Available at: <https://www.middleeasteye.net/news/iraq-sadrists-basra-rival-factions-attack-choke-funds> (accessed 8 March 2023).
- Badawi, Tamer, 2022. 'The Growing Tribal Role in Iraq's Post-election Shia Politics', *Sada, Carnegie Endowment for International Peace*, 17 May 2022. Available at: <https://carnegieendowment.org/sada/87147> (accessed 8 March 2023).
- Foltyn, Simona, 2022. "'Heist of the Century': How \$2.5BN Was Plundered From Iraqi State Fund", *The Guardian*, 22 November 2022. Available at: <https://www.theguardian.com/world/2022/nov/20/heist-century-iraq-state-funds-tax-embezzlement> (accessed 8 March 2023).
- Foltyn, Simona 2021. 'Armed Group in Iraq demands US forces withdraw by end of 2021', *PBS*, 28 Dec 2021. Available at: <https://www.pbs.org/newshour/show/armed-group-in-iraq-demands-u-s-forces-withdraw-by-end-of-2021-threatens-violence> (accessed 8 March 2023).
- Foltyn, Simona, 2021. 'The Suleimani Assassination Was Supposed to Weaken Iraqi Militias. Instead, They're Flexing Their Muscle', *Politico Magazine*, 4 August 2021. Available at: <https://www.politico.com/news/magazine/2021/08/04/iraq-militia-drone-strike-soleimani-baghdad-mohandis-501602> (accessed 8 March 2023).
- Hasan, Mustafa, 2022. 'Abu Mahdi's Legacy and the Future of Sunni-Shi'a Relations in Iraq', *LSE Middle East Centre Blog*, 4 March 2020. Available at: <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/03/04/abu-mahdis-legacy-and-the-future-of-sunni-shia-relations-in-iraq/> (accessed 8 March 2023).
- Knights, Michael, 2022. 'Removing All Militias From Baghdad's International Zone', *The Washington Institute for Near East Policy*, 31 August 2022. Available at: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/removing-all-militias-baghdads-international-zone> (accessed 8 March 2023).
- Human Rights Watch, 2016. 'Iraq: Fallujah Abuses Test Control of Militias', *Human Rights Watch*, 9 June 2016. Available at: <https://www.hrw.org/news/2016/06/09/iraq-fallujah-abuses-test-control-militias> (accessed 8 March 2023).
- Mansour, Renad, 2018. 'More than Militias: Iraq's Popular Mobilization Forces are Here to Stay', *War on the Rocks*, 3 April 2018. Available at: <https://warontherocks.com/2018/04/more-than-militias-iraqs-popular-mobilization-forces-are-here-to-stay/> (accessed 8 March 2023).

This research is supported by the Peace and Conflict Resolution Evidence Platform (PeaceRep), funded by the UK Foreign, Commonwealth & Development Office (FCDO) for the benefit of developing countries. The information and views set out in this publication are those of the authors. Nothing herein constitutes the views of FCDO. Any use of this work should acknowledge the authors and the Peace and Conflict Resolution Evidence Platform.

About PeaceRep

PeaceRep is a research consortium based at The University of Edinburgh. Our research is re-thinking peace and transition processes in the light of changing conflict dynamics, changing demands of inclusion, and changes in patterns of global intervention in conflict and peace/mediation/transition management processes.

Consortium members include: Conciliation Resources, Centre for Trust, Peace and Social Relations (CTPSR) at Coventry University, Dialectiq, Edinburgh Law School, International IDEA, LSE Conflict and Civicness Research Group, LSE Middle East Centre, Queens University Belfast, University of St Andrews, University of Stirling, and the World Peace Foundation at Tufts University. PeaceRep is funded by the Foreign, Commonwealth and Development Office (FCDO), UK.

PeaceRep: The Peace and Conflict Resolution Evidence Platform

PeaceRep.org | peacerep@ed.ac.uk | Twitter @Peace_Rep_

School of Law, University of Edinburgh, Old College, South Bridge, EH8 9YL



**Middle East
Centre**

Middle East Centre

London School of Economics
Houghton Street
London, WC2A 2AE



[LSEMiddleEast](#)



[lsemiddleeastcentre](#)



[lse.middleeast](#)



[lse.ac.uk/mec](#)